

خيمة الاعتصام، بيروت ٢٢ تموز ٢٠١٠

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد"

لجنة أهالي اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

المركز اللبناني لحقوق الإنسان

بعد زيارة الوفد الحكومي اللبناني إلى العاصمة السورية دمشق في ١٨ من شهر تموز ٢٠١٠ واجتماً مع الحكومة السورية والرئيس السوري بشار الأسد صدر بيان مشترك يتضمن المواقف والاتفاقات التي بحثت وتم التوقيع عليها، ومن أهم المواقف التي تم البحث فيها كان موضوع المخففين قسراً من اللبنانيين في السجون السورية وقد تضمن البيان المشترك الفقرة التالية:

"الطلب إلى لجنة المفقودين إنجاز المهمة المكلفة بها في أسرع وقت ممكن ورفع تقرير مفصل عن أعمالها إلى رئيسي مجلس الوزراء يتضمن الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على إغلاق هذا الملف."

وقد صدرت بعض التصاريح بشأن الزيارة أهمها ما قاله وزير العدل ابراهيم نجار الذي صرَّح لجريدة المستقبل قائلاً: "... أن السلطات السورية أبلغتهم أن لا مفقودين لبنانيين في سوريا بل محكومين وأن لدى سوريا ما يزيد عن ألف مفقود في لبنان ..."

وتصريح الوزير جان أوغاسيان الذي قال: "... إن هذا الملف طرحته منذ أول زيارة لي لسوريا، ولكن طرحته بعيداً عن الإعلام، لأنَّه موضوع إنساني بالدرجة الأولى، إنه ملف شائك ولو كان سهلاً لكان جرى حلُّه منذ زمن، وفي أي حال فإنَّ الملف سيتابع والنقطة الإيجابية فيه هو أنَّ طرح..."

تعليقًا على النتائج المتعلقة بملف المخففين قسراً وما صدر من تصريحات نود أن نورد الملاحظات التالية:

نبدأ من تصريح الوزير نجار لنقول أنَّ الموقف السوري لم يكن مفاجأً لنا بل جاء منسجماً مع كل المواقف السابقة التي تعود إلى سنوات طويلة خلت والتي لا تعرف بوجود لبنانيين مخففين قسراً في سوريا بالرغم من كل الأدلة والمعطيات التي نملكها وتقديرات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المحلية والدولية. الوفد الحكومي اللبناني كان على إطلاع مسبق بالموقف الرسمي السوري قبل الزيارة من خلال عمل اللجنة المشتركة المستمرة منذ خمس سنوات دون نتيجة تذكر ولو متواضعة. الأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي:

السؤال الأهم هو ماذا كان جواب الحكومة ممثلة بوزير العدل على النفي السوري؟ وما هي ردَّة الفعل على هذا النفي؟

هل كانت الحكومة جاهزة لمواجهة المعطيات السورية بمعطيات دقيقة وواضحة تؤكد وجود لبنانيين مخففين قسرا في سوريا؟ هل لدى الحكومة اللبنانية وخاصة وزير العدل الشك في هذا الملف كي يقوم بنقل وجهة نظر الحكومة السورية من دون أن يعلن موقفا واضحا يعبر عن إيمانه بالقضية؟

البيان الوزاري نكر في البند ١٥ قضية المعتقلين في السجون السورية لكننا بعد الزيارة نسأل هل الحكومة اللبنانية مؤمنة حقا بوجود هذه المشكلة، نعم أم لا؟

إذا كان الجواب نعم فلماذا السكوت وعدم مواجهة الموقف السوري بموقف لبناني صريح؟ أم إذا كانت الحكومة غير مؤمنة بهذه القضية عندهم تردد الحكومة وإحجامها عن مقارعة الحجة بالحجج، ونسائلها كونها المسؤولة عن مصير مواطنها وكونها المسئولة بزمام الأمور ماذا تقولين لكل أمهات وأخوات وزوجات المخففين قسرا في سوريا؟

هل نفهم منك أن قضيتهم لا أساس لها وهي قضية أوهام ومن صنع مخيالتهم فقط؟ هل تطلبين منهم أن ينسوا أحبابهم ويوضحوا بهم من أجل تحسين العلاقات مع سوريا على حساب عذاباتهم ومعاناتهم؟

الآن أيضا فهمنا قول الوزير أوغاسيان أنه تم طرح الموضوع خارج الاعلام ليس لأنه قضية انسانية بل الأخرى القول أن الحكومة اللبنانية لم تتمتع بالقدر الكافي من المسؤولية لتحضير ملفاتها بشكل جيد لمواجهة السوريين بهذه القضية.

القول أن الملف شائك هو كمن يفسر الماء بالماء، طبعا الملف شائك ومعقد ولأنه كذلك فهو بحاجة إلى مسار عمل يكون المدخل لحله، وهذا المدخل كان في الآلية التي تقدمنا بها إلى مجلس الوزراء وإلى فخامة رئيس الجمهورية والتي يتم من خلالها معالجة قضية المخففين قسرا من اللبنانيين وغير اللبنانيين من المقيمين على الأراضي اللبنانية سواء داخل لبنان أم خارجه. المؤسف أن الحكومة ادعت أنها ستتظر في تشكيل الهيئة الوطنية ولكنها لم تفعل وأصرت على البقاء على اللجنة المشتركة رغم الفشل الذريع في عملها الذي نخشى أن ينتهي بإصدار تقرير وتوصية بإغلاق الملف كما نكر البيان النهائي بعد الزيارة الحكومية.

نؤكد للشعب اللبناني أن ملف المخففين قسرا في لبنان لا يمكن أن يقل بهذا الشكل المسفك والمحاولات العديدة سابقا لاقفاله بائت كلها بالفشل، والسبب البسيط الذي لا يفهمه المعنيون هو: لا يمكن أن يقل الملف طالما هناك أهل لا يعرفون مصير ومكان أحبابهم وهم يطالبون بمعرفة الحقيقة. الحقيقة وحدها هي المطلب وهي الكفيل بإغلاق الملف وإلا فلا تعبوا أنفسكم. واستنادا إلى ذلك نتوجه إلى السلطات السورية والأهالي المفقودين السوريين في لبنان كي نقول: لن ندخل في جدال حول صحة وجود مخففين سوريين في لبنان أم لا، بل نطلب منكم وبكل موضوعية، تعالوا لنضع أيدينا سوية ونتعاون من أجل إيجاد آلية جدية، منطقية وشفافة تساعدنا على معرفة مصير كل المخففين. تعالوا لنضع سوية حد لهذه المأساة وتعالوا لنؤسس لعلاقات لا تشوبها شائبة بين بلدنا حيث لا مخففين لبنانيين في سوريا ولا مخففين سوريين في لبنان.